

القرار : ع29دد

تاريخ القرار: 02 أفريل 2013

ق ر ا ر

بتاريخ 02 أفريل 2013، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع29دد في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعى: شركة " اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 2- ضفاف البحيرة- تونس.

من جهة

المدعى عليهما:

- شركة " أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرها بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي - 1003 تونس.
- شركة " أورنج تونس أنترنات" في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرها بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي - 1003 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 2000 لسنة 2012 المؤرخ في 18 سبتمبر 2012 المنقح للأمر عدد 2638 لسنة 2008 المؤرخ في 21 جويلية 2008 والمتعلق بضبط شروط توفير خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنت.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة " اتصالات تونس " بتاريخ 26 مارس 2013 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري " لايف بوكس " الذي أقدمت "أورنج تونس" على تسويقه بمعية مزود خدمات الانترنت " أورنج تونس أنترنات " والذي يمكن حرفاء " اتصالات تونس " المشتركين بخدمات الانترنت لدى "أورنج تونس أنترنات " من التمتع بالعديد من الخدمات، أهمها النفاذ اللامحدود (24/24 ساعة) لخدمة الانترنت عبر ADSL وخدمات الهاتف القار عبر بروتوكول الأنترنت من خلال إهدائهم 100 ساعة من المكالمات الهاتفية نحو شبكة المشغل "أورنج تونس" القارة و 100 ساعة من المكالمات المجرة في اتجاه شبكة هاتفه الجوال.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف، أن "اتصالات تونس" كانت قد تقدّمت بتاريخ 26 مارس 2013 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضدّ كل من المشغل "أورنج تونس" ومزود خدمات الانترنت " أورنج تونس أنترنات" سجلت بدفاتها تحت عد76، وتضمنت مطالبة الهيئة بالتدخل الفوري والعاجل لاتخاذ التدابير اللازمة والإذن بسحب العرض التجاري " لايف بوكس " الذي تولت " أورنج تونس" بمعية مزود خدمات الانترنت " أورنج تونس أنترنات" ترويجه و سحب كل الوسائط الاشهارية ذات العلاقة.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 جديد من مجلة الاتصالات، تولّت "اتصالات تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد " أورنج تونس" ترويج العرض التجاري " لايف بوكس" والذي يتمثل في تمكين حرفاء " اتصالات تونس" المشتركين في خدمة الانترنت لدى مزود خدمات الانترنت " أورنج تونس أنترنات" من الانتفاع بالعديد من الخدمات ، أهمها النفاذ اللامحدود لخدمة الانترنت عبر ADSL وخدمات الهاتف القار عبر بروتوكول الانترنت من خلال إهدائهم 100 ساعة من المكالمات الهاتفية نحو شبكة الهاتف القار للمشغل أورنج تونس و100 ساعة من المكالمات المجرة في اتجاه شبكة هاتفه الجوال .

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها صورة من نص الإشهار يتضمن وصفا لخصائص العرض.

وحيث شددت " اتصالات تونس " على عدم مشروعية هذا العرض وعلى تعديّ المطلوبتان على وحدة وسلامة شبكة الشركة الوطنية للاتصالات للهاتف القار معتبرة أنه يستحيل على المدعى عليهما

في الوقت الراهن إسداء خدمات الهاتف عبر بروتوكول الانترنت لعدم امتلاكهما لبنية تحتية خاصة بهما وعدم توفر الآليات الكفيلة لذلك مبينة أنه ولئن أتاح الأمر عدد 2000 لسنة 2012 المؤرخ في 18 سبتمبر 2012 المنقح للأمر عدد 2638 لسنة 2008 المؤرخ في 21 جويلية 2008 والمتعلق بضبط شروط توفير خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنت إمكانية توفير هذه الخدمة من طرف مزودي خدمات الانترنت إلا أن ذلك لا ينفى المسؤولية عن شركة "أورنج تونس انترنات" طالما ان في ترويج العرض المذكور من قبل المدعى عليهما، تعد على بنيتها التحتية بما فيها من خطوط هاتفية ومنشآت وفضاءات وما إلى ذلك من وسائل الاتصالات التي تم وضعها على ذمة "أورنج تونس أنترنات" في إطار اتفاقيات مبرمة بين العارضة وسائر مزودي خدمات الانترنت .

وحيث تساءلت " اتصالات تونس" عن الأسس والأسانيد القانونية التي دفعت بالهيئة الوطنية للاتصالات إلى التراجع عن قرارها الصادر بتاريخ 31 ماي 2011 القاضي بسحب العرض التجاري موضوع دعوى الحال، رغم أن الإطار القانوني الحالي يلزم الأطراف المعنية بإبرام اتفاقيات مع المشغل التاريخي تضبط الشروط التقنية والتجارية قبل تسويق مثل هذه العروض. وانتهت المدعية إلى طلب تدخل الهيئة لاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه إلى حين البت في أصل القضية.

في طلبات " اتصالات تونس":

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار استعجالي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري " لايف بوكس" الذي تولت " أورنج تونس" تسويقه بمعية مزود خدمات الانترنت " أورنج تونس أنترنات".

وحيث اتضح أنه قد تم فعلا ترويج العرض التجاري موضوع النزاع « Livebox » والمتمثل في تمكين المشتركين بخدمة الانترنت لدى مزود خدمات الانترنت "أورنج تونس انترنات" من الانتفاع بالعديد من الخدمات والمتمثلة في النفاذ اللامحدود (24/24 ساعة) لخدمة الانترنت عبر ADSL وخدمات الهاتف القار عبر بروتوكول الانترنت، من خلال إهدائهم 100 ساعة من المكالمات الهاتفية نحو شبكة الهاتف القار "أورنج تونس" و100 ساعة من المكالمات في اتجاه شبكته للهاتف الجوال.

وحيث حدّد الأمر عدد 2000 لسنة 2012 المؤرخ في 18 سبتمبر 2012 المنقح للأمر عدد 2638 لسنة 2008 المؤرخ في 21 جويلية 2008 والمتعلق بضبط شروط توفير خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنت الضوابط والصيغ القانونية المنظمة لترويج العروض التجارية المتعلقة بهذا الصنف من الخدمات .

وحيث نص الفصل 5 جديد من الأمر المذكور على أنه "يتم تقديم خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنت من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الانترنت لفائدة حرفائهم في إطار عروض مرخص فيها طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل وخاصة الأمر

عد3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008 المتعلق بالشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ "

وحيث نصت أحكام الفصل 3 (أ) من الأمر عد3026د سالف الذكر على وجوب عرض مشاريع العروض التجارية المتعلقة بخدمات الاتصالات مسبقا على الهيئة والحصول وجوبا على موافقتها قبل الشروع في تسويقها.

وحيث تبين أن " أورنج تونس أنترنات" كانت قد تقدمت إلى الهيئة طبقا لمقتضيات الفصل 3 (أ) من الأمر عد3026د المشار إليه آنفا، بطلب قصد السماح لها بترويج العرض التجاري موضوع المطلب الراهن.

وحيث أحيل مشروع العرض على المصالح المختصة بالهيئة للدراسة وفقا للإجراءات الجاري بها العمل وتمت الموافقة عليه بموجب قرار الهيئة عد01د الصادر بتاريخ 4 جانفي 2013 والتمديد في فترة تسويقه بموجب القرار عد29د المؤرخ في 15 فيفري 2013.

وحيث وطالما استجاب ترويج العرض التجاري للمتطلبات القانونية المنظمة لمادة العروض التجارية وكان محل موافقة من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات، فإن طلب إيقافه يكون في غير طريقه واتجه تقريبا على ذلك رفض المطلب.

لهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

